الحزبين الكبيرين حيال موضوع النزاع الاسرائيلي ـ الفلسطيني»[١٩].

ولعلّ أفضل وصف لهذه الحالة ما توقعّه الخبير والباحث في علم الاجتماع السياسي، يوحانان بيرس، من أنه «في الانتخابات الحالية، لم تكن مشكلة الحزبين الكبيرين اشباع رغبة غالبية الناخبين، وانما التأثير على قلّة متحرّكة صغيرة من الممكن ان تنتقل من حزب كبير الى حزب كبير آخر. والانتخابات ستحسم بواسطة هذه القلّة التي من شأنها الانتقال من الليكود الى العمل أو العكس. وجواباً على السؤال الذي يطرحه البعض حول ماهية هذه الانتخابات، أقول: انها انتخابات في سبيل الاستئثار بالحكم الذي يمكن احرازه بواسطة الاصوات العائمة»[٢٠].

بين «الفشل» و«النجاح»

في ضوء ما تقدّم عرضه من تقارب شديد بين برامج الحزبين الكبيرين، وتقارب النتائج النهائية، التي عاد فيها العمل الى قوته في انتخابات العام ١٩٨٤، عندما احتل ٤٤ مقعداً، بالضبط مثل ما حصل عليه في هذه الانتخابات، وحصل عندها معسكر اليسار كله على ٥٩ مقعداً، أي أقل بمقعدين ممّا حصل عليه الآن، وفي ضوء حاجة اليمين الى بضع عشرات أو مئات من الاصوات للعودة الى مكانته في المعركتين الانتخابيتين السابقتين، أي حكومة برئاسته، أو حكومة وحدة وطنية أو تناوب، وفي ضوء اتجاه الخريطة الحزبية، بمجملها، نحو المزيد من التطرّف اليميني، يصعب الحديث عن هذه الانتخابات بمصطلحات «الانقلاب» أو «التحول» أو «التغيير». وأقصى ما يمكن قوله فيها «نجاح» حزب أو مجموعة احزاب، و«فشل» حزب أو مجموعة أحزاب أخرى.

وحتى هذه المصطلحات تعتبر نسبية، هي الاخرى، وفقاً للزاوية التي ينظر منها الى النتائج. بل وهناك مَنْ يدعي فوز اليمين في هذه الانتخابات، ذلك ان «الناخب العربي منح أحزاب اليمين حوالى المقعدين، بينما أعطى حزب العمل وحركة «ميرتس» أربعة مقاعد وربما خمسة. هذه المقاعد اضافة الى المقاعد الخمسة للحزبين العربيين المتطرفين ـ راكح والديمقراطي العربي ـ كانت مضمونة لليسار منذ البداية... ومن ثم، فإن النسبة السليمة والحاسمة، فعلاً، بين اليمين واليسار ـ اي ميزان القوى بين السكان اليهود في اسرائيل ـ ليست ٥٩ مقابل ٦١، وإنما تقريباً ٥٧ لليمين اليهودي مقابل ٥٢ أو ٥١ لليسار كله... [ولكن] هذه هي الديمقراطية»[٢١].

وتتضح الصورة أكثر فأكثر لدى استعراض أهمّ الاسباب التي أدّت الى هذه النتيجة، والتي نوردها في ما يلي بايجاز. ولا يعتبر ترتيبها حسب الاهمية أو حسب مدى تأثيرها، لفقدان المعطيات والاحصاءات الشاملة والنهائية من جهة، ولعدم وجود أدوات لقياس مدى وحجم تأثير كل منها على قرار الناخب، من الجهة الاخرى:

اولاً: استعداء شامير لأهم ركيزتين لوجود اسرائيل واستمراريتها، وهما الولايات المتحدة الاميركية والجالية اليهودية هناك. وقد خرق شامير والليكود بهذا مبدأ يحظى باجماع اسرائيلي شبه كامل، ودخل في مواجهة خاسرة مع الادارة الاميركية، مراهناً على الكونغرس والتأثير الواسع لاسرائيل بين اعضائه[٢٢].

ثانياً: مبالغة الليكود في تقييم الولاء الاوتوماتيكي لابناء الطوائف الشرقية. فقد أدّى موت مناحيم بيغن الذي أقام الحلف مع هذه الطوائف، والمؤامرات التي تعرّض لها دافيد ليفي، نائب رئيس الوزراء وأبرز ممثلي تلك الطوائف، الى ضعضعة هذا التحالف[٢٣]. اضافة الى انشقاق أعداد من الليبراليين عن الليكود، بزعامة يتسحاق موداعي، الذي أسّس الحزب الليبرالي الجديد، من دون ان يحظى